

# تقرير الخبير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحد

## الأزمة الغذائية في اليمن



United. For better.

## مقدمة

اليمنيون القداماء من إبتكار نظام ري والمحافظة على المياه مما مكّنهم من محاصيل زراعية متنوعة حولوا صحراء الجزء الجنوبي من الجزيرة العربية إلى أراض زراعية. ومن أبرز المحاصيل الزراعية في اليمن هي الدخن والذرة والقمح والمانجو والموز والبابايا والبطيخ وحمضيات مثل البرتقال والليمون والكمثرى والتفاح والخوخ والعنب ويزرع في اليمن البن وبدأت تجارته حول العالم عن طريق اليمن. وانتشرت في القرن السادس عشر لتبلغ مصر وتركيا وفارس وإندونيسيا وأوروبا والأميركا عن طريق ميناء المخال، هي مدينة يمنية على البحر الأحمر. تأثر قطاع الزراعة كثيراً بازدياد عدد مستخدمي القات و هو ممنوع في أغلب دول العالم لذلك لا يصدر اليمن شيئاً لأن القات يُستهلك محلياً.

### مؤشرات النمو في الإنتاج الزراعي

من المتعارف عليه أن أهم محددات النمو في الإنتاج الزراعي هي: عناصر الإنتاج الرئيسية الأرض، العمل، ورأس المال وإضافة إلى الموارد المائية ومستوى التطور في استخدام الأساليب الفنية الحديثة سواء الميكانيكية منها أو البيولوجية.

### أولاً - الأرض.

تعد الأرض من أهم محددات التوسع في القطاع الزراعي، وأن حجم الإنتاج يتحدد بالمساحات المزروعة خلال موسم معين. أن مجموعة الحبوب يتميز بدرجة عالية من التذبذب في مساحتها من سنة لأخرى لان زراعتها تعتمد على الأمطار التي تختلف كمية سقوطها من موسم لآخر.

### ثانياً - الموارد المائية:

وتعد اليمن من أفقر دول العالم في الموارد المائية، وتقع في أسفل سلم الدول الواقعة تحت خط الفقر المائي. إذ يتراوح المتوسط السنوي لكمية الأمطار بين 250-

اليمن دولة تقع في جنوب غرب آسيا ، في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة العربية. يحدها غربا البحر الأحمر ، جنوبا - خليج عدن، شمالا المملكة العربية السعودية ، شرقا سلطنة عمان. مساحتها - 968 527 كيلومتر مربع. عاصمتها صنعاء و دين الدولة هو الإسلام.

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي اليمني، وتتبع هذه الأهمية من كونه أحد القطاعات الرئيسية المكونة للنتاج المحلي الإجمالي، حيث تتراوح مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ما بين (10-15)% ، بالإضافة إلى كونه القطاع المنتج لسلع الغذاء وللمواد الخام اللازمة للعديد من الصناعات، حيث يعتمد السواد الأعظم من السكان على القطاع الزراعي وذلك حوالي 74% وتمثل الموارد الطبيعية والموارد المادية والمالية أهم المرتكزات التي تقوم عليها البيئة الزراعية. يتصف القطاع الزراعي في الجمهورية اليمنية باستخدامه إمكانيات قاعدة الموارد الطبيعية من مياه وأراضي محدودة. وتشكل المساحة المزروعة نسبة 82% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة. أما بالنسبة للصادرات الزراعية فهي متواضعة نسبياً وتتراوح بين (3-5) % من إجمالي الصادرات. في حين أن الواردات الزراعية تشكل ما بين (15-20)% من إجمالي الواردات.

فشل كبرى منذ السبعينات، تشهد الزراعة في اليمن تراجعاً فبينما كان يحقق اليمن الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية، إلا أن مساهمة الناتج الزراعي في الدخل المحلي الإجمالي تدنت إلى 13%، برغم أن المجتمع اليمني مجتمع زراعي ويعمل في هذا القطاع 53% من قوة العمل، كما يعتمد 50% من سكان الجمهورية على عوائد الإنتاج الزراعي

تضاريس الأرض اليمنية صعبة ولا توجد أنهار وإمدادات المياه شحيحة، على الرغم من كل هذه العوامل تمكن

400ملم. وتبلغ الحدود الدنيا بين 50-100ملم وتصل إلى 800 ملم في الحدود العليا. وتتميز الأمطار بعدم الانتظام والتذبذب وهو الأمر الذي ينعكس في تذبذب الإنتاج الزراعي لاسيما الحبوب التي تعتمد بدرجة شبه تامة على الأمطار. وتعتمد الزراعة المروية بدرجة أساسية على حفر الآبار الجوفية واستغلال المخزون المائي الجوفي المتجمع عبر العصور السابقة. لذا يجب وضع إستراتيجيه متكاملة للموارد المائية تأخذ بعين الاعتبار ضرورة الحفاظ على التوازن بين الكميات المسحوبة من المياه والمخزون منها مما يضمن ترشيد استخدامات المياه والحفاظ على المورد للأجيال القادمة. كما أن توزيع المياه على الاستخدامات المختلفة يجب أن يجري على أسس اقتصادية تضمن تحقيق أقصى مردود للمجتمع.

### ثالثاً - القوى العاملة:

بالنظر إلى كون الزراعة ليست مجرد عمل إنما أسلوب عيش وطريقة حياة. جرت العادة على اعتبار إجمالي السكان النشطين اقتصادياً في القطاع الزراعي لمدى عمري يتراوح بين 15-65 تماماً هو المعبر عن القوى العاملة في القطاع الزراعي. وبالنظر إلى واقع القوى العاملة في الجمهورية اليمنية نلاحظ تركز قوة العمل الأساسية في قطاع الزراعة والصيد والحراجه التي احتلت المرتبة الأولى حيث استقطبت القسم الأكبر من قوة العمل والتي تبلغ حوالي 55.70% من إجمالي العاملين في مختلف الأنشطة على مستوى الجمهورية.

### رابعاً- رأس المال:

يعد رأس المال من أهم محددات التطور في الدول النامية ، إذ أنه العنصر الأكثر ندرة بين عناصر الإنتاج الرئيسة ، ولذلك فإن عدم كفاية وكفاءة الموارد المالية سواء كانت بالنقد الأجنبي أو النقد المحلي كانت أحد المعوقات الرئيسة في تطور ونمو القطاع الزراعي.

### خامساً- أساليب الإنتاج:

إن من أهم أسباب التخلف الاقتصادي وضعف النمو وانتشار أساليب الإنتاج التقليدية ضعيفة الإنتاجية. ويعد إدخال الأساليب الحديثة من أهم عوامل النمو الاقتصادي وفي القطاع الزراعي. في اليمن نلاحظ تقدم بطئ على طريق إدخال استخدام الأساليب الحديثة ونشرها سوى الميكانيكية أو البيولوجية والكيميائية ، وهذا يعني أن هناك فرصة كبيرة لزيادة الإنتاجية في الزراعة اليمنية عن طريق تكثيف استخدام الأصناف عالية الإنتاجية والأسمدة وغيرها ويمكن أن يعزى ذلك التقدم البطيء لعدة أسباب أهمها: الطبيعة الجبلية لليمن، علاوة على تفتت الحيازات الزراعية، وعدم توفر مصادر كافية لتمويل نشر استخدام المكنة في القطاع الزراعي.

### سادساً- البحث والإرشاد الزراعي:

يعد الإرشاد الزراعي أهم العناصر في أي تنمية زراعية. ويتولى الإرشاد مسؤولية تحديث أساليب الإنتاج باكتساب المزارعين المعرفة والمهارة والقدرة على التغيير عن طريق نقل وتكييف التكنولوجيا الحديثة وتوطينها، ومساعدتهم على إيجاد الظروف المناسبة لتبنيها والاستفادة من نتائجها. وتعود بداية الإرشاد الزراعي في اليمن إلى أوائل السبعينات من القرن العشرين. حيث جرى إنشاء مراكز التدريب وتأهيل الكوادر الإرشادية في كل من تعز وحبار وقد تزامن ذلك مع إنشاء مشاريع أبحاث زراعية في كل من: زبيد وتعز وسيئون ولحج. وقد أنشئت عام 1960م دائرة الأبحاث والإرشاد الزراعي في عدن، كما أنشئت الإدارة العامة للإرشاد الزراعي والتدريب في صنعاء عام 1984م فضلاً عن هيئة البحوث الزراعية في تعز وفي عام 1990م دمجت هذه الكيانات في إطار واحد هو الهيئة العامة للبحوث والإرشاد: ذمار ، مأرب ، سردرد ، أبين. ويعاني الإرشاد الزراعي اليمني من ضعف في الإمكانيات والكوادر ومن ضعف برامج التأهيل والتدريب وضعف وسائل النقل والمواصلات اللازمة والوسائل الإرشادية أما البحوث الزراعية فتعاني من نقص في إعداد الباحثين ذوي الخبرة والمؤهلين تأهيلاً علمياً وغياب

الخطط البحثية المناسبة والناجم من ضعف الترابط بين الأنشطة البحثية والإرشادية.

## سابعاً- العلاقة بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي:

من المعروف أن النمو الزراعي يعد حافزاً لقيام صناعات تعتمد على تصنيع المنتجات الزراعية كصناعات التعليب والغزل والنسيج والزيوت والأعلاف. معظم الإنتاج الزراعي يستهلك ذاتياً من قبل المزارعين ولا يجري تداوله في الأسواق.

التحديات الاقتصادية والمشاكل الرئيسية التي تؤثر على الإنتاج الزراعي. مثل تراجع الإنتاج الزراعي والذي بلغ معدل النمو فيه 2% فقط مع نمو سكاني يقدر بـ 3.5% خطراً على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في اليمن مما يعني وجود فجوة بين النمو السكاني والزراعي وعلى اعتبار بان قطاع الزراعة هو القطاع الأساسي الذي لا يتأثر بالتقلبات والعوامل الخارجية غير ان المصادر الاقتصادية الأخرى كالنفط والسياحة وغيرها فالنمو في هذا القطاع يعد منخفض جداً كمؤشر لمخاطر اقتصادية حقيقية وانتشار للفقر والمجاعة بين السكان. نجد بان قطاع الزراعة الذي يواجهه تراجع مستمر مشكلاً فجوة كبيرة بين نمو هذا القطاع والنمو السكاني الذي يعد من أكبر المعدلات في العالم ينذر بمخاطر كبيرة على استقرار البلاد بسبب الفقر ولاسيما بان اغلبيه من يعتمدون على هذا القطاع يتواجدون في الأرياف والذي يمثلون أكثر من 70% من عدد السكان. إضافة إلى ذلك الإنتاج الزراعي الذي يعتمد بشكل أساسي على مياه الأمطار يتعرض للتناقص في مواسم الجفاف، كما لا توجد هناك أي خطط حكومية لدعم لهذه القطاع ولهذا نجد بعض المنتجات التي يرتفع إنتاجها في موسم الصيف مثل (البطاطس) تتعرض للإتلاف أو تدني أسعارها لعدم وجود سياسات حكومة فيما يتعلق بالتخزين أو التسويق لتلك المنتجات والتي يرتفع سعرها في مواسم الشتاء إلى أسعار كبيرة مع تدني نسبة الإنتاج.

## مشكلة اخرى

هي ضعف الإنتاجية وعدم استدامة الزراعة المرورية : اليمن بلد جاف ويساهم الري بمعظم القيمة المضافة في القطاع الزراعي. إلا أن عملية الري مهددة وبالموارد الطبيعية المعرضة للاستنزاف ، ويعاني من تدهور الخدمات العامة خلال السنوات القليلة الماضية لم يكن هناك أي تحسن في عوامل الإنتاج وذلك بالنسبة لمعظم المحاصيل. مشاكل طبيعية واجتماعية : طبيعية تتمثل في قلة الأرض الصالحة للزراعة ، شحة المياه ، تعرية الأراضي . واجتماعية تتمثل في تفتيت الحيازة الزراعية ، نمو سكاني مرتفع ، تدني مستوى الوعي بالنسبة للمزارعي. مشاكل اقتصادية: عدم كفاية التسهيلات المالية ، نقص فرص العمل - ارتفاع الأسعار ، انخفاض الدخل ، تزايد الفقر.

## أنواع الإنتاج الزراعي:

وتبلغ المساحة الصالحة للزراعة في الجمهورية اليمنية (1539006) هكتار، فيما تمثل المساحة المزروعة منها حوالي 81%(1241387) هكتار

تتسم الزراعة في اليمن بتفاوت الخصائص المناخية، خاصة معدلات الأمطار ودرجات الحرارة والرطوبة واختلاف الظروف الطبوغرافية يؤدي ذلك إلى تنوع الإنتاج الزراعي كالتالي.

## الإنتاج النباتي:

يأتي الإنتاج النباتي في المرتبة الأولى من 76.5%. حيث مساهمته في إجمالي الإنتاج الزراعي، حيث يصل في المتوسط إلى

بصورة عامة ينقسم الإنتاج النباتي إلى محاصيل الحبوب - حيث تحتل المركز الأول من إجمالي الإنتاج النباتي- يليها الخضروات، والفواكه ثم المحاصيل النقدية، والأعلاف.

## الإنتاج الحيواني:

محافظة مأرب: تتركز في هذه المحافظة زراعة الأعلاف.

## استراتيجية القطاع الزراعي.

### الرؤية:

يستطيع القطاع الزراعي أن يلعب دوراً رئيسياً في زيادة الدخل في المناطق الريفية وخلق فرص العمل، وتحسين الأمن الغذائي، وفي الوقت نفسه حماية البيئة وإستدامة الموارد الطبيعية.

### الأهداف:

يتمثل الهدف العام للقطاع الزراعي بزيادة النمو، والاستدامة، والمساواة من خلال زيادة وتحسين الإنتاج الزراعي والدخل في المناطق الريفية، لا سيما للفئات الفقيرة. وبشكل خاص، يمكن تلخيص أهداف القطاع الزراعي على النحو التالي:

- زيادة الرشد لدى المزارعين،

- زيادة الإنتاج المحلي من الغذاء من خلال التحسين في توفير المدخلات الزراعية

- توفير خدمات الاقراض الزراعي وتسهيل الحصول عليها؛

- تعزيز الجهود المبذولة للمساهمة في مكافحة الفقر في المجتمعات الريفية من خلال زيادة الدخل لدى المزارعين وزيادة فرص العمل الريفية

ضمان إستدامة الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة

تحسين كفاءة التسويق وخفض الفاقد بعد الحصاد وتنمية القدرات التصديرية؛

ولتحقيق هذه الأهداف ، يجب احداث عملية التنمية

الزراعية وفق العناصر الإستراتيجية التالية

يأتي الإنتاج الحيواني في المرتبة الثانية بعد الإنتاج النباتي من حيث مساهمته في إجمالي الإنتاج الزراعي، حيث يصل في المتوسط إلى (23.5%)، ويساهم الإنتاج الحيواني بنسبة كبيرة من سد احتياجات السكان. حيث يتنوع هذا الإنتاج في تربية الأغنام والماعز والأبقار والجمال، إلى جانب الاهتمام بتربية الدواجن والنحل. وهو ما يوفر للسكان قدراً مناسباً من اللحوم الحمراء والبيضاء والألبان والأجبان والبيض والعسل والصوف والجلود. ومن الملاحظ أن تربية الحيوان تعتمد كثيراً على أسلوب الرعي التقليدي حيث توجد العديد من المناطق الرعوية والتي تمثل المصدر الطبيعي لغذاء الماشية غير أن الاعتماد على هذا الأسلوب في الرعي أثر بدوره على الغطاء النباتي وساعد على مفاقمة أسباب تعرية التربة والتقليل من نمو المساحات المزروعة.

### المناطق الزراعية:

محافظة الحديدة: تأتي المحافظة في المرتبة الأولى من حيث زراعة المحاصيل التالية: والحبوب، والخضروات، والفواكه، والبقوليات، والأعلاف.

محافظة صنعاء: تأتي المحافظة في المرتبة الأولى من حيث المحاصيل النقدية، بالإضافة إلى زراعة المحاصيل التالية: الحبوب، الخضروات، والفواكه، والبقوليات.

محافظة حجة: تتركز في هذه المحافظة زراعة المحاصيل التالية: الحبوب، والفواكه، والمحاصيل النقدية.

محافظة ذمار: تتركز في هذه المحافظة زراعة المحاصيل التالية: الحبوب، والخضروات.

محافظة عمران: تتركز في هذه المحافظة زراعة المحاصيل التالية: البقوليات، والمحاصيل النقدية.

محافظة تعز: تتركز في هذه المحافظة زراعة الخضروات.

محافظة إب: تتركز في هذه المحافظة زراعة الخضروات.

محافظة حضرموت: تتركز في هذه المحافظة زراعة الفواكه.

محافظة شبوه: تتركز في هذه المحافظة زراعة الأعلاف.

بالنظر إلى محدودية الأراضي الصالحة للزراعة، فإن الأمر يتطلب التركيز على تحسين الإنتاجية الزراعية على الصعيدين النباتي والحيواني

رفع كفاءة الري من المياه الجوفية وتطوير منظومة الري السيلي، والاستفادة من أنظمة حصاد المياه تعزيز دور المرأة الريفية في تلبية الاحتياجات الغذائية وحماية البيئة

## دور الحكومة في التنمية الزراعية.

تلعب الحكومة دوراً هاماً في القطاع الزراعي. فهي تمتلك أو تساهم في العديد من المشاريع والمؤسسات والاستثمارات الزراعية، التجارية الكبيرة في جميع أنحاء البلاد؛ كما أنها تشرف على تنظيم عملية إنتاج المدخلات الرئيسية كبذور الحبوب والبطاطا بالإضافة إلى توفير الدعم من خلال "صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي السمكي" تأسيس الجمعيات والتعاونيات الزراعية. ومن جهة أخرى، فهناك العديد من الوظائف التقليدية لوزارة الزراعة التي تم إهمالها، حيث أن مستويات التمويل غير كافية للعمل بالفعالية اللازمة. فالأنشطة والخدمات المرتبطة بقضايا الأمن الغذائي، ومكافحة الآفات الزراعية والبيئة الحيوانية ووظائف السياسات والتنظيم، والبحوث، والإرشاد، والمعلومات التسويقية، وقضايا المرأة، وحماية الموارد الطبيعية، والإحصاءات، وغيرها من الخدمات والأنشطة جميعها لا يتوفر لها التمويل الكافي، وبالتالي، لا تقوم بدورها كما ينبغي.

## دور المانحين في التنمية الزراعية.

قام مجتمع المانحين بدعم مجموعة كبيرة من البرامج من بناء السدود الرئيسية، إلى تدريب النساء في القرى المحتاجة. ونظراً للمساحة الشاسعة التي تمتلكها الجمهورية اليمنية، وتنوعها الثقافي والجغرافي، إضافة إلى ظروفها الأمنية، فإن معظم البرامج تقتصر على مناطق محددة.

إضافة لذلك، فإن بعض الأفكار التي نجحت لم توضع لها آليات للتطبيق.

## العوامل والظروف المساعدة للقطاع الزراعي.

يعتبر قطاع النقل وقطاع التجارة من القطاعات المتطورة نسبياً في اليمن والتي تتمتع بالإمكانيات الجيدة. أما الأسواق فهي أسواق غير رسمية نسبياً و تحافظ على موقعها كقطاع خاص.

## الحرب الأهلية .

الحرب الأهلية تستمر في اليمن منذ عام 2014. تدخل السعودية وحلفاؤها مباشرة في هذه الحرب. في الواقع، فإن الصراع على اليمن بين المملكة العربية السعودية وإيران، تحاول هاتان الدولتان، باستخدام القوات المحلية (حلفائهما)، فرض سيطرتها على اليمن ذات الأهمية الاستراتيجية. تسعى المنطقة الجنوبية من البلاد، التي يبلغ عدد سكانها 4 ملايين نسمة، إلى الاستقلال وعودة الوضع الراهن الذي كان قائماً قبل توحيد الشمال والجنوب في عام 1990 إلى دولة واحدة يرأسها رئيس اليمن الشمالي علي عبد الله صالح. تعود جذور الحرب الأهلية في اليمن إلى الربيع العربي الذي أثر على البلاد وبداية أعمال الشغب ضد نظام علي عبد الله صالح. نتيجة للاحتجاجات التي بدأت في اليمن وتحولت إلى أعمال عنف، اضطر صالح، بعد حكم البلاد لمدة 22 عاماً، إلى الاستقالة في بداية عام 2012. تم استبدال صالح بنائبه عبد ربه منصور هادي. وبدأت الحرب الأهلية في اليمن منذ الحنين، الملتزمين بالزيدية (التي تعتبر واحدة من اتجاهات الشيعة) ويشكلون أقلية في البلاد، التي تمردت في شمال اليمن، اشتبكت مع القبائل السنية. عندما احتل آل الحصيت صنعاء، وضع الرئيس منصور هادي أولاً تحت الإقامة الجبرية ثم أجبر على الفرار إلى عدن، ميناء مهم في جنوب البلاد. بعد أن حاول حوثيون القبض على عدن، وبدأت الاشتباكات في الضواحي مع قوات الرئيس منصور هادي

، تدخل المملكة العربية السعودية مباشرة في الحرب الأهلية في اليمن. لقد منع التدخل الهائل للرياض مع حلفائها وقوع كل اليمن تحت سيطرة الحوثيين ، لكن الحرب الأهلية بين الحوثيين وقوات الرئيس منصور هادي استمرت وتكثفت. لا يقتصر النزاع في الجنوب الغربي من شبه الجزيرة العربية على المواجهة داخل اليمن. هناك أيضا صراع غير مباشر بين المملكة العربية السعودية وإيران. الحقيقة هي أن اليمن ، الذي لا يملك موارد طبيعية خاصة ، يقع عند مدخل البحر الأحمر من المحيط الهندي ، مما يعطي هذا البلد أهمية استراتيجية مهمة بالنسبة للمملكة العربية السعودية ، اليمن ، التي لها حدود طويلة في الجنوب ، هي أكثر أهمية. تخشى الرياض أن يؤدي انتشار النفوذ الإيراني في دولة مجاورة إلى إنشاء مشكلة جديدة للمملكة من حيث الأمن الداخلي. من الواضح أن اليمن أصبحت منطقة نزاع مهمة في إطار الصراع الذي يدور بين المملكة العربية السعودية وإيران ويمتد إلى الشرق الأوسط بأكمله. تساهم العديد من الدول العربية (مثل مصر والمغرب والسودان والبحرين) بشكل مباشر في القوات الجوية التي شكلتها المملكة العربية السعودية للتدخل المباشر في الحرب الأهلية في اليمن. أصبحت الإمارات دولة أخرى في المنطقة ، والتي تشارك ، إلى جانب المملكة العربية السعودية ، بشكل مباشر في الحرب في اليمن. تقدم الولايات المتحدة أيضاً الدعم اللوجستي للسعودية في هذه الحرب. بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، فإن اليمن لها أهمية من حيث توسيع نطاق المواجهة مع إيران. بالإضافة إلى ذلك ، تستخدم الولايات المتحدة النزاع لزيادة صادرات الأسلحة إلى دول الخليج ، والتي وصلت إلى عشرات المليارات من الدولارات ، وكذلك لتوسيع وجودها العسكري في منطقة مضيق باب المندب. تمثل السيطرة على هذا المضيق ، الذي يمر عبره أكثر من 20 في المائة من التجارة العالمية ، أولوية أساسية بالنسبة لهم. هذا المضيق هو في المركز الثالث في العالم بين المضائق التي توفر عبور النفط بعد هرمز ومالاکا. تدخلت هيكل المنظمات الإرهابية المحظورة في روسيا

والقاعدة في شبه الجزيرة العربية وداعش في الحرب الأهلية في اليمن. كل هذا أدى إلى حرب أهلية طويلة في اليمن.

### تأثير الحرب على تنمية الزراعة.

تسببت الحرب الأهلية في اليمن والتدخل المباشر للقوى الخارجية في أزمة إنسانية ضخمة في البلاد. في اليمن ، انتشرت الأمراض الوبائية بسرعة ، ولا سيما وباء الكوليرا وكان الأكثر تضرراً من الأزمة الإنسانية في اليمن الفئات الضعيفة والأطفال. تحذر مصادر الأمم المتحدة بشكل خطير من عواقب هذه الأزمة الإنسانية على الشعب اليمني.

عدد كبير من الناس المتضررين من الآثار الكارثية للحرب على القطاع الزراعي، الذي يعمل فيه نحو نصف سكان البلاد وتفاقت بانعدام الأمن الغذائي، الذي يعاني منه ما يقدر بـ17 مليون من اليمنيين. ولم يكن هناك من مهنة، يمكن العمل بها لتوفير دخل أسرته، سوى أن يحمل السلاح ويذهب إلى جبهات القتال، وهي المهنة الوحيدة التي توفرها الحرب، خصوصاً بالنسبة لمزارع لم يعمل في السابق سوى في الزراعة. وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو)، يستورد اليمن أكثر من 90 بالمائة من الحاجات الأساسية للإنتاج، ويعاني أكثر من 17 مليون يمني، يمثلون ما يقرب من ثلثي السكان، انعداماً حاداً للأمن الغذائي، مع اعدام الحرب لسبل العيش والتغذية. التأثيرات التي تتركها الأزمة الحالية على القطاع الزراعي كبيرة جداً، سواء كانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة. نسبة الأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي في محافظته (ذمار)، التي تعد من أهم أبرز المحافظات الزراعية في اليمن، بنحو 80% بالإضافة إلى عزوف العديد من المزارعين عن الزراعة وتوقف تصدير المنتجات الزراعية، وما خلفه ذلك، من تأثيرات على الأمن الغذائي في البلاد، من ناحية ارتفاع أسعار السلع الغذائية وعدم توفرها بصورة منتظمة وبالذات في جانب الحبوب والخضار والفاكهة وحتى اللحوم والأسماك، ناهيك عن

عدم قدرة المستهلك عن الشراء نتيجة ضعف القدرة الشرائية، وعدم توفر السيولة النقدية وارتفاع سعر الصرف للعملة الأجنبية".

## دور المنظمات الدولية

وفي ظل الأزمة الكبيرة التي تواجه المزارعين، تنطلق دعوات للمنظمات الدولية الإنسانية بأهمية لعب دور أكبر، من شأنه إنقاذ القطاع الزراعي في البلاد، على الرغم من الجهود المبذولة حالياً، على غرار مبادرة البنك الدولي والفاو المشتركة في أكتوبر/تشرين الأول 2017، حيث أطلقاً برنامجاً بقيمة 36 مليون دولار، يهدف إلى تقديم مساعدات فورية لما يزيد عن 630 ألف شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي، ويهدف تعزيز "الصمود الزراعي"، وجاء المشروع تحت عنوان "إعادة تأهيل المزارعين الصغار وتعزيز الإنتاج الزراعي". وترى وزارة الزراعة اليمنية أن جانباً من المساعدات التي تقدمها منظمات الأمم المتحدة، يجب أن تذهب إلى القطاع الزراعي، الذي يجعل من المواطن منتجاً وليس معتمداً على المساعدات فحسب، كما يحصل اليوم. الدور الذي يمكن أن تلعبه "في دعم المزارع والعملية الزراعية في جانب الأمن الغذائي من خلال دعم المزارعين بالأنواع المختلفة للبذور والأسمدة وتوفير المدخلات الزراعية المختلفة، كوسيلة للتخفيف من عائق المزارع، وكذلك دعم المزارعين ببرامج الثروة الحيوانية، وعمل برامج مختلفة، مثل برنامج النقد مقابل العمل في مجال الزراعة".

## منظمة الأغذية والزراعة

منظمة الأغذية والزراعة هي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تقود الجهود الدولية للقضاء على الجوع". تم تأسيسها في السادس عشر من أكتوبر عام 1945 في مدينة كويبيك، كويبيك، كندا. في عام 1951 تم نقل المقر الرئيسي للمنظمة من واشنطن دي سي، الولايات المتحدة إلى روما، إيطاليا

هدفنا هو تحقيق الأمن الغذائي للجميع والتأكد من أن البشر يحصلون بانتظام على ما يكفي من الغذاء عالي الجودة لقيادة حياة نشطة وصحية. وتعمل المنظمة في أكثر من 130 دولة على مستوى العالم مع أكثر من 194 دولة عضواً. ونحن نعتقد أن كل فرد يمكن أن تلعب دوراً في إنهاء الجوع

تعمل منظمة الأغذية والزراعة منتدى محايداً حيث تتقابل الأمم كلها على أساس الند للند لمفاوضة الاتفاقيات وسياسات المناقشة. وتعتبر الفاو أيضاً مصدراً للمعرفة والمعلومات الدقيقة وتقوم بمساعدة البلدان النامية والبلدان في مرحلة التطور على تطوير وتحسين ممارسات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، كافلة بذلك التغذية الجيدة والأمن الغذائي للجميع.

ظهرت فكرة إنشاء منظمة عالمية للغذاء والزراعة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عن طريق الناشط ومتخصص الزراعة الأمريكي دايفيد لوبين. في مايو حتى يونيو 1905، أقيم مؤتمر دولي في روما بإيطاليا، أسفر عن إنشاء المؤسسة الدولية للزراعة بواسطة الملك فيكتور إيمانويل الثالث. ثم في 1943 دعا رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فرانكلين روزفيلت إلى إقامة مؤتمر للأمم المتحدة حول الأغذية والزراعة. وقد اجتمع 44 من ممثلي الحكومات في منتجع أومني هومستيد بمدينة هوت سبرينجز بولاية فيرجينيا. وتعهدت الأطراف بإنشاء منظمة دائمة للأغذية والزراعة. تأسست المنظمة رسمياً في الدورة الأولى لمؤتمرها، التي عقدت في كيبك (كندا) في الفترة من 16 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 1945، حيث تمت الموافقة على مشروع دستور المنظمة.

في عام 1963، تبنت منظمة الأغذية والزراعة والجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات موازية بشأن إنشاء برنامج الأغذية العالمي الذي يهدف إلى المساعدة الغذائية الطارئة في الوقت الحقيقي للمناطق المتضررة. في عام 1979، في الدورة العشرين، قرر مؤتمر المنظمة بالإجماع إعلان



يوم 16 أكتوبر يوم الأغذية العالمي الذي يحتفل به سنوياً في ذكرى تأسيس المنظمة. تم تصميم هذا القرار لجذب الحكومات والناس للنضال لتخليص البشرية من مشكلة الجوع وسوء التغذية والفقر. تعمل المنظمة بوصفها الوكالة الرائدة للأمم المتحدة للتنمية الريفية والإنتاج الزراعي. يهدف عمل المنظمة إلى الحد من شدة مشكلة الفقر والجوع في العالم من خلال تشجيع تنمية الزراعة وتحسين التغذية وحل مشكلة الأمن الغذائي وتوفير التغذية اللازمة لحياة نشطة وصحية. تعمل الفاو كمنتدى محايد ومصدر للمعرفة والمعلومات.

حددت المنظمة خمسة مجالات عمل ذات أولوية:

تعزيز مكافحة الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

-

تحسين إنتاجية واستدامة الزراعة والحراثة ومصائد الأسماك مع ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية

الحد من الفقر الريفي - مساعدة الفقراء على الوصول إلى

الموارد والخدمات التي يحتاجونها

المساعدة في إنشاء أنظمة غذائية آمنة وفعالة تدعم صغار

المزارعين

مساعدة البلدان على الاستعداد للكوارث الطبيعية

والكوارث التي من صنع الإنسان عن طريق الحد من

مخاطرها

يجتمع ممثلو الدول الأعضاء كل سنتين في مؤتمر المنظمة

لاستعراض القضايا السياسية العالمية ، وكذلك لتلخيص

واعتماد الميزانية للسنتين المقبلتين. للإدارة العامة للبرنامج

والميزانية ، ينتخب مشاركون المؤتمر أعضاء المجلس

لمدة ثلاث سنوات. ينتخب المشاركون في المؤتمر المدير

العام لفترة ولاية مدتها أربع سنوات مع حق إعادة انتخاب

واحد.

تتكون المنظمة من ثماني إدارات وهي: الزراعة وحماية المستهلك، وإدارة المناخ والتنوع البيولوجي والأراضي والمياه، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والغابات، والخدمات المؤسسية، والتعاون التقني، وإدارة البرامج.

افتتح تمثيل المنظمة في اليمن في عام 1990. منذ ذلك

الحين ، قدمت المنظمة الدعم للمزارعين والرعاة

والصيادين ودعمت تحسين الإنتاج الزراعي والإنتاجية في

البلاد. تعمل المنظمة أيضاً مع السلطات اليمنية في محاولة

لتحقيق الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام

2030

تعزيز الأمن الغذائي.

تم تمويل مشروع تطوير نظام معلومات وطني للأمن

الغذائي في اليمن من قبل الاتحاد الأوروبي بهدف تطوير

وتعزيز القدرات الفنية للحكومات في مجال جمع بيانات

الأمن الغذائي وتحليلها. يساعد المشروع في تصنيف

وتحليل شدة الأمن الغذائي وسوء التغذية. كان للتحليلات

وتحديثات الأمن الغذائي ومراقبة أسعار السوق الشهرية

دور أساسي في دعم المنظمات الإنسانية والجهات المانحة

والمؤسسات الحكومية. وأخيراً ، عزز المشروع مشاركة

البلد وتنسيقه ، مما أتاح اتخاذ قرارات مستنيرة ، ودعم

المؤسسات الوطنية والمحلية ، مع توفير معلومات سهلة

المنال.

يتم تطبيق نظم معلومات الأمن الغذائي في اليمن من قبل

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والأمانة الفنية

للأمن الغذائي التابعة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي.

نظام معلومات الأمن الغذائي في اليمن يقول إن حالة الأمن

الغذائي يستمر في التدهور بسبب تصاعد النزاع وارتفاع

أسعار السلع الغذائية. ازدادت حالة انعدام الأمن الغذائي

سوءاً منذ آخر تحليل تم إجراؤه في يونيو 2016. أكثر من

نصف (51٪) السكان (14 مليون يمني) يعانون من انعدام

الأمن الغذائي سواء في الأزمات أو الطوارئ وفقاً لنتائج تحليل اليمن يونيو 2016

اليمن هي واحدة من الدول الإستراتيجية في شبه الجزيرة العربية ولديها إمكانات اقتصادية كبيرة مع قوتها العاملة الكبيرة ، ومنطقة ساحلية طويلة مع ثروة سمكية وفيرة ، وموارد زراعية. على الرغم من كل هذه الإمكانيات والفرص ، فهي واحدة من أفقر وأضعف الدول في المنطقة. تتميز البلاد بانعدام الأمن الغذائي لفترات طويلة ، وسوء التغذية ، والفقر ، وانتشار البطالة على نطاق واسع.

لإنقاذ الحياة ، هناك حاجة ماسة إلى توفير المساعدات الغذائية والنقدية للأشخاص المحتاجين خاصة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية تحت سن الخامسة والنساء الحوامل. إضافة إلى ذلك الوضع الاقتصادي الحالي في اليمن مقلق ويتطلب عناية عاجلة لحل المزيد من انخفاض قيمة الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي. وهذا يتطلب تعزيز استيراد المواد الغذائية الأساسية والسلع الأساسية ، وتسهيل أعمال التصدير للأسماك والفواكه والخضروات. الصراع المستمر والتحديات المرتبطة باستيراد المدخلات والخدمات ؛ ستستمر تكلفة الوقود والنقل المرتفعة في تحدي جميع القطاعات وستساهم بشكل أكبر في ارتفاع أسعار المنتجات الأساسية في السوق المحلية.

برنامج رئيسي آخر تنفذه منظمة الأغذية والزراعة هو دعم إدارة اللامركزية واستخدام المياه في حوض صنعاء. تهدف إلى الحفاظ على سبل المعيشة الريفية والحضرية ، مع الأخذ في الاعتبار أهمية إمدادات المياه على المدى الطويل لأغراض الشرب والزراعة. النتيجة الرئيسية للسنة الأولى هي إنشاء 38 جمعية لمستخدمي المياه مؤلفة من 11 286 عضواً. 32 في المئة من الأعضاء كانوا من النساء. دعم المشروع 42 مشروعاً لجمع مياه الأمطار. علاوة على ذلك ، قدم المشروع التدريب لتعزيز المهارات التقنية والتنسيقية في إدارة المياه. بالإضافة إلى ذلك ، زاد المشروع من استدامة التنمية الزراعية من خلال التدريب في الزراعة المحمية. سوف يتيح ذلك للمزارعين الوصول

إلى البذور والأدوات الزراعية من خلال القروض الميسرة. تمكن المشروع أيضاً من حل النزاع الذي دام 15 عاماً بشأن استخدام المياه ، وتوسيع مساحة الأراضي المروية وتزويد المزارعين بالمزيد من المياه. أخيراً ، أنتج المشروع إستراتيجية مدتها عشر سنوات لإدارة الموارد المائية لأربعة أحواض فرعية ، بهدف تحسين نظم الزراعة وسبل العيش. مشروع ممول من مملكة هولندا.

### تعزيز المرونة الريفية.

تم تصميم برنامج تعزيز المرونة الريفية في اليمن لتعزيز الاعتماد على الذات لسكان الريف ، ومساعدتهم على مواجهة الأزمات والمخاطر والصدمات بشكل أفضل من خلال دعم استقرار سبل المعيشة ، والحكم المحلي ، وتحسين الوصول إلى مصادر الطاقة المستدامة. يتم تنفيذ البرنامج المشترك في أربع محافظات هي حجة والحديدة ولحج وأبين. يدعم المشروع المزارعين لزيادة الإنتاج الغذائي (حبوب الحبوب والحبوب) والدخل والعمالة الذاتية. الإستراتيجية الرئيسية هي التعاون بين المزارعين والخبراء التقنيين الذين يركزون على الممارسات الفعالة في إدارة المحاصيل والخضروات والثروة الحيوانية.

حقق المشروع آثاراً إيجابية حتى الآن ، وخاصة في تحسين سلاسل القيمة في سياق الأزمة ، وخاصة في زيادة إنتاج الحليب وتحسين النظافة. تحسين التغذية الحيوانية ، وكذلك تدريب المزارعين والمسؤولين الحكوميين من الجوانب الهامة الأخرى. مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي.

تقييم الأمن الغذائي والتغذية في حالات الطوارئ يتمثل في مسح مشترك أجرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع السلطات في اليمن. إنه أول تقييم وطني يتم إجراؤه في البلاد منذ تصاعد النزاع في منتصف مارس 2015

يبلغ إجمالي عدد الأشخاص الذين لا يستطيعون إطعام أنفسهم 17.1 مليون شخص ، وفقاً لتقييم مشترك أجرته ثلاث وكالات تابعة للأمم المتحدة: منظمة الأغذية والزراعة وصندوق الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي. من بين 17.1 مليون شخص يعانون من نقص الغذاء ، يحتاج حوالي 7.3 مليون شخص إلى مساعدات غذائية طارئة. أكثر من ثلثي سكان اليمن الحاليين البالغ عددهم 27.4 مليون نسمة إما لا يحصلون على الغذاء أو لا يستهلكون طعاماً عالي الجودة. في أربع مقاطعات ، وصل سوء التغذية الحاد إلى مستويات حرجة ، بينما انخفض الإنتاج الزراعي في جميع أنحاء البلاد.

تعتبر منظمة الزراعة و الأغذية في اليمن ان السرعة التي يزداد بها الوضع سوءاً والزيادة الحادة في عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص الغذاء تبعث على القلق الشديد. نظراً لأن الزراعة هي مصدر الرزق الرئيسي لغالبية السكان ، تحث الفاو على زيادة التمويل لدعم سبل عيش المزارعين ومربي الماشية ومجتمعات الصيد من أجل تحسين وصولهم إلى الغذاء في عام 2017 ولمنع المزيد من تفاقم حالة الأمن الغذائي وأمن سبل العيش الحرجة بالفعل".

## جهود منظمة الأغذية والزراعة:

ستركز خطة منظمة الأغذية والزراعة للإغاثة في حالات الطوارئ لليمن في عام 2017 على أربعة مجالات رئيسية للنشاط: - توفير عدة أنواع من البذور

- بناء أنظمة الري لتحسين حصولهم على الغذاء

- الحماية الطارئة لصحة حيوانات المزرعة عن طريق تطعيم ملايين الحيوانات

- تنفيذ برامج "المال مقابل العمل" ، ودعم تربية الدواجن ، وتربية النحل ، وكذلك صيد الأسماك ؛

تطلب المنظمة بشكل عاجل 48.4 مليون دولار لمساعدة 3 ملايين من السكان الأكثر ضعفاً في اليمن في عام 2017

## **جهود اليونيسيف:**

في العامين الماضيين وحدهما ، قدمت اليونيسيف العلاج إلى 460,000 طفل يعانون من سوء التغذية في اليمن. كما زودت المؤسسة الأطفال دون سن الخامسة بالأدوية والمعدات الطبية ، كما قدمت المساعدة للأطفال المصابين. تشارك اليونيسيف أيضاً في بناء المدارس وإعادة بنائها ، وتوفير الوقود لضمان توصيل المياه إلى ملايين النازحين ، بمن فيهم أولئك الذين قاتلوا في تعز وسعد ومناطق أخرى. تطلب اليونيسيف بشكل عاجل 237 مليون دولار لمواصلة العمليات في اليمن.

## **جهود برنامج الأغذية العالمي:**

يقدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات غذائية طارئة من خلال الإمدادات الغذائية المباشرة لحوالي سبعة ملايين شخص في اليمن. كما يوفر برنامج الأغذية العالمي المواد الغذائية للنساء الحوامل والمرضعات ، وكذلك الأطفال. يطلب برنامج الأغذية العالمي أكثر من 950 مليون دولار لدعم أكثر من سبعة ملايين شخص في اليمن.

## **العلاقات بين الاتحاد الأوروبي واليمن**

### العلاقات السياسية:

يتمتع الاتحاد الأوروبي بعلاقات طويلة الأمد مع اليمن تعود إلى يوليو 1998 عندما أصبحت العلاقات رسمية بسرمان اتفاقية التعاون التي ركزت على التنمية التجارية والقضايا الاقتصادية، وبالتالي وضعت الأساس للالتزام طويل الأمد بين الاتحاد الأوروبي واليمن. كان لبدء الأزمة في العام 2015 وقعا قويا على التعاون المسبق مع الاتحاد الأوروبي. تم إجلاء بعثة الاتحاد الأوروبي التي تعمل الآن من عمان، الأردن منذ 2017

يركز الآن الاتحاد الأوروبي على الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لإنهاء النزاع والعودة إلى عملية انقلاية سلمية. سيكون هذا هو السبيل الوحيد لإحلال السلام والاستقرار وللاستجابة لمطالب اليمنيين المشروعة بإنشاء دولة ديموقراطية مدنية حديثة تحترم وتحمي حقوق كافة مواطنيها.

## التجارة:

شكل تصدير النفط الخام في السابق 90% من إجمالي الصادرات اليمنية. أما الصادرات الغير النفطية لليمن فكانت في الأساس منتجات زراعية وبشكل رئيسي الأسماك والمنتجات السمكية والخضروات والفواكه والبن والعسل. صادرات النفط كانت تتناقص حتى قبل النزاع بسبب استنفاد الموارد في مختلف القطاعات النفطية. لا توجد تقديرات محددة للاحتياطات النفطية في اليمن. كما أن الوضع الأمني المضطرب أعاق الاستثمارات الرامية إلى استكشاف مواقع جديدة للتنقيب عن البترول. يعد اليمن مستوردا خالصا لجميع فئات المنتجات الرئيسية. بلغت قيمة صادرات الاتحاد الأوروبي إلى اليمن في 2017 قرابة 555 مليون يورو بينما بلغت قيمة الواردات من اليمن 33 مليون يورو.

منذ العام 2015، حدث دمار كبير في بنية اليمن التحتية. تشير التقديرات الراهنة إلى انكماش إجمالي الناتج المحلي بنسبة 30% - 40% وانهيار الإيرادات المالية بسبب توقف صادرات النفط والغاز. كما تزرع المالية العامة تحت الضغط بينما الاحتياطات الخارجية بالكاد تغطي الصادرات الأساسية. وحتى بداية النزاع كان الاتحاد الأوروبي شريكا هاما في التنمية الاقتصادية في اليمن ويقدم - المساعدة المباشرة لانضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية وفي اندماج اليمن في الاقتصاد العالمي. كما استفاد اليمن من وصول جميع المنتجات، عدا الأسلحة، دون رسوم أو حصص مفروضة إلى الاتحاد الأوروبي بحسب مبادرة "كل شئ عدا الأسلحة" تحت النظام العام للأفضليات. من خلال هذه الترتيبات التجارية،

يتيح الاتحاد الأوروبي للبلدان النامية أفضلية الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي على هيئة تعريفات مخفضة على البضائع.

## التنمية والتعاون:

يُعتبر اليمن أحد أفقر بلدان العالم العربي. ظل الاقتصاد اليمني معتمدا بشكل كبير على انتاج وتصدير النفط للذات تأثرا بفعل الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار، ونتج عن ذلك إغلاق للشركات وفقدان للوظائف. يوجد في اليمن أحد أعلى معدلات النمو السكاني في العالم مما يشكل عبئا على خدمات التعليم والصحة والوصول إلى مياه الشرب وفرص العمل. دعم الاتحاد الأوروبي ولايزال برامج تهدف إلى تنمية بيئة اقتصادية تنافسية متنوعة ومستدامة تحتضن قطاعا خاصا شاملا ومتنوعا مبني على الشركات الصغيرة والمتوسطة. فعلى سبيل المثال، ركز برنامج الاتحاد الأوروبي للدعم الاقتصادي في اليمن على تنمية القطاع الخاص وتحديدًا تسهيل الوصول إلى التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز بشكل خاص على المرأة والشباب.

يستدعي الوضع الراهن في اليمن تقديم المزيد من المساعدات الإنسانية وأيضا ضمان تقديم المساعدة التنموية في المجالات الاستراتيجية التي من شأنها الإسهام بشكل فعال في تحسين سبل المعيشة وتمهيد الطريق للحوار والمصالحة وتعزيز الاستقرار. تبلغ مخصصات اليمن للفترة 2018 - 2020 ضمن الأداة الأوروبية للتعاون التنموي مبلغ 150 مليون يورو. وبهذه المخصصات يخطط الاتحاد الأوروبي للتركيز على توفير الاحتياجات الأساسية في مجالات الصمود المعيشي والأمن الغذائي والقطاع الصحي (التأهيل والرعاية الصحية الأساسية) ودعم النازحين.

وبسبب النزاع وإجلاء بعثة الاتحاد الأوروبي تم تعليق جزء كبير من مشاريع الاتحاد الأوروبي في اليمن. صمم الاتحاد الأوروبي مشاريع جديدة موجهة لدعم الصمود

المعيشي لسكان الأرياف وتوفر الخدمات الأساسية للفئات المستضعفة والحفاظ على نظم خلق الوظائف المجتمعية. في أبريل 2018، تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم 66 مليون يورو لدعم مبادرات الصمود المعيشي والتعافي المبكر. وبهدف دعم الانتقال إلى اقتصاد مستقر، عززت مداخلات الاتحاد الأوروبي التنمية الزراعية والأمن الغذائي على كل من المستوى المجتمعي والمستوى المؤسسي. كما قدم الاتحاد الأوروبي الدعم للقطاع السمكي، فيوجد شريط ساحلي يمتد لما يقدر بـ 2230 كم يمثل هذا القطاع جزءا هاما من الاقتصاد اليمني الريفي ويضمن سبل معيشة الاف الصيادين. فمثلا، عزز برنامج الاتحاد الأوروبي لدعم القطاع السمكي في اليمن التنمية المستدامة للمجتمعات الساحلية ويدعم القطاع الخاص في توفير فرص النمو والوظائف المحلية والتصدير.

يجعل الوضع الراهن في اليمن أكثر اعتمادا على المساعدات التنموية الدولية كما أن نجاح الانتقال السياسي السلمي في المستقبل سيحدده إلى حد كبير قدرة الحكومة المستقبلية على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وفرص العمل. سيكون دور المجتمع الدولي مفتاحا لدعم اليمن في بناء السلام والتعافي الاقتصادي

## الحوكمة والعدالة:

في نظر الاتحاد الأوروبي، يشمل المجتمع المدني جميع الكيانات غير الحكومية وغير الربحية وغير العنيفة وغير الحزبية التي ينتظم فيها المواطنون لتحقيق أهداف وغايات مشتركة سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أو ثقافية.

منذ العام 2005 تم توجيه جزء متزايد من مساعدات الاتحاد الأوروبي إلى اليمن عبر منظمات المجتمع المدني ونجم عن ذلك تنفيذ مبلغ كبير من تمويل الاتحاد الأوروبي للمشاريع بواسطة منظمات المجتمع المدني. تركز مشاريع منظمات المجتمع المدني بشكل نموذجي على قضايا تتعلق بحقوق الإنسان ومنع النزاعات وتنمية

الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز المساواة الاجتماعية ولا مركزية تقديم الخدمات في القطاع الصحي.

## المساعدات الإنسانية:

قبل تصعيد النزاع قرابة 50% من الشعب اليمني يعيش تحت خط الفقر وكان معدل سوء التغذية في البلاد من بين الأعلى في العالم. فاقم النزاع الراهن الأزمة الإنسانية الموجودة أصلا. ومع احتياج ما يقارب 22.2 مليون نسمة – أي 80% من السكان – إلى المساعدة الإنسانية بما فيهم 11.3 مليون بحاجة شديدة إلى المساعدات الإنسانية و3 مليون يمني نازح و17.8 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، فإن اليمن تواجه كارثة إنسانية.

ومنذ العام 2015 إلى الآن، ساهم الاتحاد الأوروبي بمبلغ 234 مليون يورو كتمويل إنساني لليمن. كما تعزز هذا الالتزام على نحو أكبر وعلى مستوى أعلى أثناء الفعالية رفيعة المستوى لتعهدات الأزمة الإنسانية في اليمن المنعقدة في جنيف في أبريل 2018 حيث تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم 107.5 مليون يورو أخرى كتمويل جديد في العام 2018 لمساعدة المدنيين الأشد احتياجا في مختلف أنحاء البلد.

كما يحث الاتحاد الأوروبي كافة أطراف النزاع على ضمان الوصول الكافي والمستدام لكل من السلع الإنسانية والتجارية إلى اليمن عبر جميع منافذ البلد. يظل تقديم المواد المنقذة للأرواح من خلال جميع نقاط الوصول في اليمن أمرا بالغ الأهمية لسكان اليمن، ويجب أن تعمل جميع الأطراف على تسهيله. وجراء الحجم الهائل للاحتياجات الإنسانية – إذ أن الأمم المتحدة تصنف اليمن في مستوى الطوارئ رقم 3 – فلم يتسنى للحشد والجهود الدولية تغطية الاحتياجات الضخمة التي يواجهها البلد.

يراقب الاتحاد الأوروبي الوضع الإنساني والأمني السريعا التطور وينسق مع الفاعلين والمانحين الإنسانيين لتعزيز أعمال التأييد والمناصرة ونشر المعلومات حول

مبادئ المساعدة الإنسانية: الحياد وعدم التحيز والاستقلال.

وفي هذا السياق، يتم توجيه تمويل الاتحاد الأوروبي عبر المنظمات الشريكة (المنظمات الدولية غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة المختصة والصليب/الهلال الأحمر) الذين يضمنون وصول المساعدات إلى السكان الأشد احتياجا بغض النظر عن انتمائهم السياسي أو معتقداتهم الدينية أو أصولهم العرقية.

وكخطوة لتخفيف المعاناة الإنسانية، أنشأت الأمم المتحدة آلية التحقيق والتفتيش لليمن للتحقق من تفتيش البضائع التجارية الواردة بشكل محايد. يظل الاتحاد الأوروبي – الذي يشارك في تمويل هذه الآلية – داعما لدورها وتنفيذها دون عوائق.

تعزيز القدرة على الصمود في المناطق الريفية في اليمن.

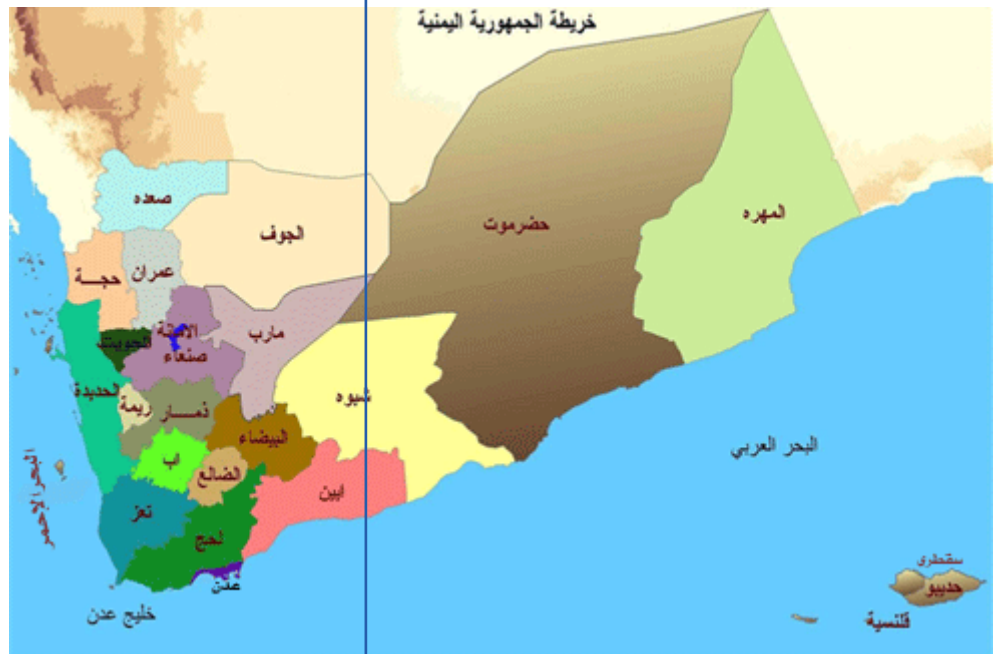
برنامج تعزيز القدرة على الصمود في المناطق الريفية في اليمن هو برنامج مشترك مدته ثلاث سنوات (2016-2019) يموله الاتحاد الأوروبي وينفذه كلا من منظمة

الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي بغرض تعزيز القدرة على الصمود والاعتماد على الذات في المناطق الريفية المتأثرة بالأزمات في محافظات أبين وحجة والحديدة ولحج.

ويعتمد البرنامج المشترك لتعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني الطريقة التنسيقية للصمود ولتقليل مواطن الضعف والمساهمة في تحسين مستويات استقرار المجتمع المحلي والحكم المحلي وتقليل المنافسة على الموارد الشحيحة من خلال إدخال الطاقة المتجددة في المناطق المستهدفة. ويركز برنامج تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني على الفئات الأكثر ضعفا مثل النساء والعاطلين عن العمل والشباب والمهمشين والنازحين كما يركز أيضا على المجتمعات المضيفة ويستخدم البرنامج في الأنشطة المقررة أدوات تشاركية شاملة مراعية لحساسية النزاعات.

## الملاحظات

خريطة محافظات اليمن



## الموارج

<http://www.fao.org/home/ar/> موقع منظمة الأغذية والزراعة

[http://agricultureyemen.com/PDF/NASS\\_Final\\_March2012\\_Ar.pdf](http://agricultureyemen.com/PDF/NASS_Final_March2012_Ar.pdf) الإستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة

<http://www.fao.org/3/AZ581E/az581e.pdf> Yemen and  
FAO

<http://www.fao.org/3/a-bp587e.pdf> FAO COUNTRY  
PROGRAMMING FRAMEWORK (CPF)

<https://www.yemen-nic.info/contents/Agric/> المركز الوطني  
للمعلومات

النهضة الزراعية في اليمن القديم

[https://www.researchgate.net/publication/281590728\\_a\\_lnhdt\\_alzrayt\\_fy\\_alymn\\_alqdym\\_Agricultural\\_Renaissance\\_in\\_South\\_Arabia](https://www.researchgate.net/publication/281590728_a_lnhdt_alzrayt_fy_alymn_alqdym_Agricultural_Renaissance_in_South_Arabia)

[http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries\\_regions/YEM/YEM-CP\\_ara.pdf](http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/YEM/YEM-CP_ara.pdf)



الأمانة.

العنوان **119991** موسكو ، قمم لينين، عدد **1** مبنى **15** 'طابق  
**5.**

و

رقم الهاتف:

[vk.com/msumun](https://vk.com/msumun)

[@msumun20](https://twitter.com/msumun20)

[facebook.com/msumodelun](https://facebook.com/msumodelun)

[info@msumun.ru](mailto:info@msumun.ru)